المواقف الإقليمية والدولية من الانقلاب العسكري بالنيجر

إعداد إدارة البحوث والدراسات بمركز سيف بن هلال.

قام عناصر من الحرس الرئاسي للنيجر في 26 يوليو 2023 بتحرك مفاجئ، أدخل البلاد في أزمة سياسية حادة، لا تزال تداعياتها بمختلف جوانبها الداخلية والخارجية مستمرة حتى الآن، وتعتبر هذه المحاولة للانقلاب على السلطة هي الثالثة من نوعها خلال فترة حكم الرئيس محمد بازوم؛ حيث شهدت النيجر محاولتين فاشلتين للانقلاب عليه، كانت الأولى في مارس عام 2021، والثانية في مارس 2023، بيد أن المحاولة الحالية– والتي لا تزال غير مستقرة حتى الآن– قد أثارت ردود فعل قوية عالميًا وإقليميًا؛ حيث إن هناك انقسامات في المواقف الدولية والإقليمية ما بين اتخاذ إجراءات عنيفة قد تشمل التدخل العسكري المباشر أو العمل وفق المسار السياسي والدبلوماسية في الحل عبر جهود الوسطاء الدوليين والإقليميين للتعامل مع التداعيات المحتملة للأزمة، **وفيما يلي أبرز هذه المواقف:**

أولاً: مواقف التنظيمات الإقليمية الإفريقية من أزمة النيجر:

1. الاتحاد الإفريقي:

طالب الاتحاد الإفريقي المجلس العسكري في النيجر بتسليم السلطة للرئيس بازوم في خلال مدة أقصاها 15 يومًا، وأعلن مجلس السلم والأمن بالاتحاد أنه طالب المجلس بتسليم السلطة دون أي شروط والعودة إلى الدستور وإعادة بازوم مرة أخرى لسدة الحكم، ويمكن القول إن الاتحاد الإفريقي أعلن عن مجموعة من الخطوات التدريجية في التعامل مع هذه الأزمة التي قد تصل إلى تعليق عضوية النيجر في الاتحاد، وفرض عقوبات على المجلس العسكري أو دعم التدخل العسكري في النيجر.

2. الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس):

تنظر الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) إلى الأحداث التي تشهدها النيجر على أنها اختبار حقيقي لقوتها ومدى فعالياتها على معالجة الأزمات داخل نطاق عملها، خاصة أنها جاءت بعد سلسلة من الانقلابات العسكرية التي شهدتها دول المنطقة مثل مالي وغينيا وبوركينا فاسو، وهو ما دفع المنظمة إلى التعهد بعدم التسامح مع الانقلابات في المنطقة والتحرك عبر الأصعدة كافة لمواجهة المجلس العسكري المسيطر على السلطة، ضمن إطار أهدافه لتجنب امتداد التداعيات السلبية الداخلية على أوضاع الأمن والاستقرار الإقليمي. ولمواجهة ذلك، أعلنت الإيكواس اتخاذ جميع الإجراءات لاستعادة النظام الدستوري في النيجر، وفي سبيل ذلك اتبعت ثلاثة مسارات، تمثلت في فرض العقوبات الاقتصادية ووقف المساعدات والعلاقات الاقتصادية ومحاولة الوساطة مع المجلس العسكري الحاكم والتهديد باستخدام القوة العسكرية كحل أخير، **وذلك على النحو الآتي:**

أ. فرض العقوبات الاقتصادية ووقف المساعدات:

حاولت الإيكواس أن تتخذ مع النيجر نفس المسار الذي تعاملت به مع الانقلاب العسكري الذي شهدته مالي في مايو 2021، من خلال فرض عقوبات اقتصادية أدت لتراجع واردات الدولة بنسبة 30 %، وهو ما أجبر المجلس العسكري في مالي على التوصل لاتفاق مع الإيكواس ينص على تعيين حكومة مدنية ووضع خارطة طريق لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في يوليو 2022.

ب. محاولة الوساطة مع المجلس العسكري الحاكم: اتجه الإيكواس نحو المسار الثاني

للتعامل مع الأزمة في النيجر من خلال الرئيس السابق للنيجر "محمد يوسوفو" للوساطة بين المجلس العسكري والرئيس المعزول محمد بازوم من أجل الوصول إلى تهدئة للأوضاع وإعادة بازوم للسلطة مرة أخرى، إلا أن هذا المسار لم يحقق أهدافه في تهدئة الأوضاع على الأرض بسبب تمسك كل طرف بمطالبه، كما أن اختيار يوسوفو أيضًا لإجراء الوساطة لم يكن الخيار الأمثل بسبب ما يشاع حول دعم يوسوفو للمجلس العسكري للإطاحة ببازوم من السلطة.

ج. التدخل العسكري في النيجر: ينظر (الإيكواس) إلى انقلاب النيجر على أنه اختبار حقيقي لقوته الإقليمية وسط سلسلة من الانقلابات التي شهدها عدد من أعضائه، وأن نجاح المجلس العسكري في عزل الرئيس بازوم يعني أن قوة التنظيم الإقليمية قد تلاشت، وهو ما أكد عليه مبعوث الأمم المتحدة الخاص لغرب إفريقيا والساحل "ليوناردو سانتوس سيماو" في نظرته لدور الإيكواس في إنهاء الوضع المتأزم بالنيجر؛ حيث أعلن أن الدول الأعضاء قد تلجأ إلى استخدام القوة العسكرية إذ لزم الأمر، مستدلاً على ذلك بالقوة الأمنية التي أنشأتها في عام 2022 والمعنية بالتدخل ضد الجماعات المتطرفة ومنع الانقلابات العسكرية.

ثانيًا: المواقف الإقليمية من أزمة النيجر:

كانت مصر بحكم موقعها وثقلها في القارة، وباعتبارها دولة جوار غير مباشر. من أبرز الدول العربية الإفريقية التي أعلنت بوضوح عن موقفها من التطورات في النيجر، تمثل في دعوتها للعودة للمسار الدستوري مرة أخرى، وبما يحافظ على مقدرات الدولة وسلامة مواطنيها، ودعم كافة الجهود الإقليمية والدولية الهادفة لإيجاد حلول تجنب النيجر والمنطقة أية تداعيات سلبية.

كما كان الموقف الليبي أيضًا بارزًا؛ حيث أعلنت دعمها لمسار العودة للنظام الدستوري، باعتبار أن الأحداث في النيجر تشكل مصدر تهديد لجيرانها، كما قامت بتأمين حدودها الممتدة مع النيجر، كذلك كانت الجزائر كدولة جوار مباشر حاضرة بقوة في هذه الأزمة منذ ساعاتها الأولى؛ حيث رفضت الانقلاب باعتباره إجراء غير دستوري، لكنها رفضت في الوقت نفسه سيناريو التدخل العسكري من أي طرف، والإعراب عن خشيتها من تدهور الأوضاع في المنطقة لما هو أسوأ حال التدخل العسكري لتغيير الوضع القائم.

وقد جاءت رؤية ليبيا للانقلاب في النيجر باعتبار أنه سيتسبب في انعكاسات سلبية على أمنها القومي نتيجة للحدود الممتدة بين البلدين والتي تقدر بـ (600) كلم، وهو ما قد يعرقل الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في ليبيا؛ حيث تخشى من أن يؤدى الانقلاب إلى زيادة التوترات والعراقيل التي تواجه البلاد خاصة فيما يتعلق بتأمين الحدود المشتركة بينهما وضعف التنسيق الأمني بين البلدين، ويمكن الإشارة هنا إلى أن الأحداث التي شهدتها ليبيا بعد عام 2011 أدت إلى تصاعد موجات التهريب والهجرة غير الشرعية بين البلدين؛ حيث كانت النيجر منطقة عبور للمهاجرين غير الشرعيين المتجهين إلى دول الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بالموقف الجزائري، فقد أعلن وزير الخارجية الجزائري أحمد عطاف عن مبادرة لحل الأزمة في جارة بلاده الجنوبية النيجر، تفضي إلى عودة النظام الدستوري بعد 6 أشهر وتكون تحت إشراف سلطة وطنية تتولاها شخصية وطنية تحظى بقبول جميع الأطراف في النيجر. وأن المبادرة ستكون محور مشاورات خلال أيام على ثلاثة مستويات، الأول داخلي في النيجر بين مختلف الأطراف، والثاني مع دول الجوار وأعضاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس)، والثالث دولي مع البلدان الداعمة للمسار السلمي لحل الأزمة، كما اقترحت المبادرة إقامة مؤتمر دولي حول التنمية في الساحل وحشد تمويل البرامج التنموية في المنطقة والتي من شأنها دعم الاستقرار في هذه الدول، وفي هذا الصدد، عبر وزير خارجية الجزائر عن رفض بلاده التام لفتح أجوائها أمام الطيران العسكري للتدخل في النيجر من منطلق معارضتها الشديدة لهذه الخطوة.

وتبحث الجزائر عن المواءمة في هذه الأزمة بين الموقف النيجيري الرافض للانقلاب العسكري في النيجر وبين مصالحها مع النيجر؛ إذ إن موقف الجزائر الرافض للعمل العسكري والذي قد يوحي بقبول الأمر الواقع في النيجر قد يؤدى إلى إيقاف مرور خط الغاز "تي أس جي بي" بأراضيها في اتجاه أوروبا، في حين قد تتجه نيجيريا إلى اتخاذ إجراء آخر يتمثل في نقل الغاز عبر (14) دولة مرورًا بالمغرب.

وضمن السياق ذاته، أصدر البرلمان النيجيري قرارًا بشأن رفض التدخل العسكري ومشاركة جيش بلاده في إعادة الرئيس بازوم للسلطة في النيجر، وهو ما يضع الرئاسة النيجيرية في تحدٍّ أمام البرلمان (حتى وإن كان القرار غير ملزم للرئيس)، خاصة أن الجيش النيجيري يعتبر القوام الرئيسي لقوات الإيكواس، وأن أي تدخل في النيجر سيتم من خلال جيشها الذي يتكون من (223) ألف فرد، فضلاً عن امتلاكه طائرات ومقاتلات حديثة كما أنها تمتلك حدودًا بطول (1600) كيلومتر مع النيجر.

وضمن السياق ذاته، تتزايد مخاوف تشاد التي تتشارك في خط حدودي مع النيجر طوله (1175) كلم، والتي تعاني من انتشار واسع لعمليات اللجوء القادمة إليها من السودان، من أن تؤدي الأحداث التي تشهدها النيجر إلى حدوث أزمة تدفق كبيرة للاجئين حال اندلاع اقتتال داخلي، وهو ما يعزز من المشكلات الأمنية لتشاد.

ثالثًا: المواقف الدولية من أزمة النيجر:

1. الموقف الفرنسي:

رفضت فرنسا بشكل قاطع الانقلاب في النيجر، ودعت لإعادة السلطة للرئيس بازوم، وأعلنت دعمها لأي إجراءات يمكن أن تتخذها جماعة الإيكواس لاستعادة المسار الدستوري في النيجر، بما فيها دعم سيناريو التدخل العسكري، وتعتبر فرنسا من أوائل الدول المعنية بالتطورات في

النيجر لما تمثله من أهمية في استراتيجيتها في منطقة غرب إفريقيا، وذلك بعدما حدثت تظاهرات في بعض العواصم الإفريقية مثل بانغي وباماكو وبجامينا ضد التواجد الفرنسي، ومطالبة فرنسا بالخروج الكامل منها وبدأت في البحث عن بدائل أخرى مثل الاستعانة بكل من روسيا والصين.

ولذلك تعتبر النيجر نقطة التمركز الجديدة للقوات العسكرية الفرنسية عقب الإعلان في 10 يونيو 2021 عن نهاية عملية برخان وتطبيق خطة الانسحاب التدريجي للقوات الفرنسية من منطقة الساحل، وإعادة التموضع الجديد لما تبقى من قواتها في المثلث الحدودي (مالي النيجر بوركينا فاسو) ضمن نطاق قوات "تاكوبا" التابعة للاتحاد الأوروبي، وهو ما رحب به الرئيس النيجري المعزول محمد بازوم في تصريح له في 18 فبراير 2022؛ بهدف التعاون بين قوات النيجر وتاكوبا للتصدي لحالة عدم الاستقرار الأمني في المنطقة.

2. الموقف الأمريكي:

اتخذت الولايات المتحدة سياسة الباب المفتوح في التعامل مع الانقلاب العسكري في النيجر وعزل الرئيس بازوم؛ حيث لم تصف الإدارة الأمريكية تلك الأحداث بالانقلاب العسكري، ولكنها طالبت بالعودة إلى النظام الدستوري في أقرب فرصة ممكنة، ويمكن إرجاع أسباب ذلك إلى أنها تسعى للانخراط بشكل أكبر في إفريقيا وفقًا للاستراتيجية الجديدة لإدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن؛ وبالتالي لا ترغب في إيجاد توترات مع الدول الإفريقية يمكن أن تستفيد منها روسيا في تعزيز نفوذها، وهو ما يعطى دلالة ومؤشرًا على سعي الولايات المتحدة نحو الحفاظ على مصالحها أيًا كان النظام الحاكم في النيجر.

3. الموقف الإيطالي:

اتجهت إيطاليا منذ بداية الأحداث في النيجر إلى التأكيد على أنها تدعم الحلول الدبلوماسية للأزمة، ولا ترغب في التصعيد العسكري، كما طالبت تجمع الإيكواس بتمديد المدة الزمنية التي منحتها للمجلس العسكري للعودة للنظام الدستوري وإعادة الرئيس بازوم للسلطة دون التصعيد مع المجلس العسكري واستخدام القوة العسكرية ضده.

ويمكن الإشارة هنا إلى أن اتجاه إيطاليا للاعتماد على سياسة المراقبة عن بعد لما ستفسر عنه الأحداث في النيجر، جاءت وفق هدفين، أولهما: يتمثل في الحفاظ على تنفيذ خطة "ماتي" التي تسعى إلى إطلاقها في إفريقيا، والتي يعد استقرار النيجر جزءًا أساسيًا من نجاح هذه الخطة التي تستهدف مشروعات الغاز والطاقة في ليبيا والجزائر التي تعتبر دول الجوار الشمالي للنيجر.

وثانيهما: يتجسد في أن النيجر أحد الأطراف المهمة في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية باعتبارها أحد الدول التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيين في هجرتهم تجاه دول الاتحاد الأوروبي؛ لذلك قدمت إيطاليا مساعدات مالية للنيجر تقدر بـ (7.5) مليون دولار لجهود مكافحة الهجرة غير الشرعية. كما تمتلك إيطاليا شراكة عسكرية ضمن جهود مكافحة الإرهاب مع الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى قاعدتها العسكرية هناك.

4. الموقف الروسي:

ترفض روسيا التدخل العسكري في النيجر وترى أن حل الأزمة لابد وأن يكون من خلال الأدوات الدبلوماسية، كما أكد السفير الروسي لدى نيجيريا "إليكسي شبارشين" أن بلاده لا تنوى نشر أي قوات تابعة لها في النيجر، في حين أعلن

"سيرجي لافروف" وزير الخارجية أن التحركات التي قام بها المجلس العسكري في النيجر مخالفة للأعراف الدستورية.

ويمكن الإشارة هنا إلى أن روسيا تمتلك استراتيجية موسعة نحو العودة إلى إفريقيا، وبدأت هذه الاستراتيجية في مواجهة النفوذ الفرنسي في معاقله الإفريقية؛ حيث نجحت روسيا في مواجهة فرنسا في مالي وبوركينا فاسو وغينيا كوناكري التي تعتبر مناطق نفوذ تقليدية لفرنسا؛ ونتيجة لذلك فإن الحديث عن ربط الأحداث التي شهدتها النيجر بروسيا أمر مطروح على الساحة، خاصة مع رفع مؤيدين للمجلس العسكري الأعلام والرايات الروسية والهتاف باسم الرئيس "فلاديمير بوتين"، وخاصة أن هذه المشاهد تكررت في دول إفريقية عدة شهدت تحركات عسكرية وهي ليست ذات دلالة على وجود دعم روسي لهذه التحركات، إلا أن هذا لا ينفي التواجد الروسي في هذه الدول.

على الجانب الآخر، تنظر أوروبا إلى الموقف الروسي من الأزمة في النيجر بعين الريبة، باعتبار أن عزل "بازوم" من السلطة سيفتح المجال أمام روسيا لإقامة علاقات قوية مع المجلس العسكري الذي استولى على السلطة.

5. الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو:

يتماشى موقف الاتحاد الأوروبي مع (الإيكواس) فيما يتعلق بدعم جميع الخيارات للتعامل مع المجلس العسكري في النيجر؛ حيث اتخذ الاتحاد الأوروبي قرارًا بقطع المساعدات الاقتصادية وإيقاف التعاون الأمني مع النيجر، كما أعلن رفضه الاعتراف بسلطة المجلس العسكري. وتحسبًا لأي عمل عسكري قد يحدث، اتخذت الدول الأوروبية والولايات المتحدة قرارًا بسحب رعاياهم من النيجر خوفًا من استهدافهم والتحفظ عليهم كرهائن في حال شن الإيكواس أي عمل عسكري كوسيلة ضغط يمكن توظيفها لوقف التصعيد. كما يأتي التوافق بين الاتحاد الأوروبي و (الإيكواس) استنادًا على مجموعة من الملفات على رأسها مواجهة تدفق المهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا جنوب الصحراء نحو الدول الأوروبية ومواجهة الجماعات المتطرفة.

وتجب الإشارة هنا إلى أن اهتمام الاتحاد الأوروبي بالنيجر جاء بعد محاولة الانقلاب العسكري التي شهدتها البلاد في مارس 2021 وقبل يومين من تنصيب الرئيس السابق "محمد بازوم" لسدة الرئاسة في النيجر؛ حيث سارعت الدول الأوروبية إلى الإشادة بالرئيس "بازوم" وقدرته على حفظ الأمن والاستقرار داخل البلاد، وهو ما دفع الدول الأوروبية والناتو إلى تعزيز التعاون العسكري مع النيجر باعتبارها قوة فاعلة في مكافحة الجماعات المتطرفة في إفريقيا.

6. الموقف الصيني:

لم تتجه الصين إلى اتخاذ موقف داعم لطرف على حساب آخر في النيجر، ويمكن إرجاع أسباب ذلك إلى تركيز استراتيجية الصين في إفريقيا على الأدوات الاقتصادية التي تجعلها تتبع سياسة تقوم على عدم انتقاد الأوضاع

السياسية في دول القارة والتعاون مع أي نظام سياسي في إفريقيا دون النظر إلى اتجاهاته؛ حيث تنأى بنفسها بعيدًا عن الصراعات السياسية، ويمكن الإشارة هنا إلى أن الصين وقعت في مايو 2023 على اتفاقية شراكة مع السلطات النيجرية في التنقيب عن البترول. بالإضافة إلى التعاون التجاري المشترك؛ حيث كشفت وزارة التجارة الصينية أن الصين أصبحت أكبر مستثمر في النيجر عام 2022، كما أنفقت شركة البترول الوطنية المملوكة للدولة استثمارات تقدر بـ (4.6) مليار دولار أمريكي و(480) مليون في صناعات البترول واستخراج اليورانيوم، وهذه الاستثمارات تجعل الصين في وضع مراقب لما ستفرزه الأحداث في النيجر.

7. الموقف التركي:

تنظر تركيا إلى الانقلاب العسكري في النيجر باهتمام كبير بسبب المخاوف من أن تؤثر هذه الأحداث على مصالحها في ليبيا، باعتبار أن هناك حدودًا مشتركة بين البلدين، كما أنه ليس من مصلحة تركيا أن تمتد الاضطرابات الداخلية إلى الأراضي الليبية.

ومن ناحية أخرى، تهتم تركيا بالنيجر بسبب الموقع الجغرافي المتميز الذي يربطها مع عدد كبير من الدول الإفريقية، وهو ما دفعها إلى إنشاء مجلس التنسيق الاقتصادي بين تركيا والنيجر في يونيو 2015 بهدف زيادة العلاقات التجارية بين غرفة الصناعة التركية وغرفة الصناعة اليدوية في النيجر؛ حيث يقدر حجم التبادل التجاري بين تركيا والنيجر حوالي 203 ملايين دولار أمريكي حتى عام 2022.

كما تهتم تركيا بالتعاون العسكري والصادرات العسكرية مع النيجر؛ حيث صدرت المعدات العسكرية والطائرات بدون طيار، بينما تستورد المواد الخام كالذهب، وتقدم تركيا مساعدات في المجالات الطبية والصحة والتعليم؛ ولذلك ترغب تركيا في الحفاظ على مصالحها في النيجر دونما الاعتبار لطبيعة النظام الذي سيتولى إدارة شئون البلاد، ومن المتوقع أن تتخذ تركيا اتجاه عدم إدانة الانقلاب في النيجر ومراقبة الأوضاع للحفاظ على مصالحها الاقتصادية.

في الختام: لا تزال الأحداث الداخلية في النيجر تلقي بظلالها على طبيعة المواقف الإقليمية والدولية؛ حيث كشفت الأزمة التي شهدتها النيجر بعد إزاحة "محمد بازوم" عن السلطة الأهمية الجيوسياسية التي تتمتع بها هذه الدولة خاصة لدى فرنسا والقوى الغربية الأخرى الساعية نحو الحفاظ على مصالحها أمام الانتشار الروسي في القارة الإفريقية، وذلك بعد نجاحها في إخراج فرنسا من مالي وبوركينا فاسو وغينيا كوناكري، في حين أصبحت النيجر أمام هذه المواجهة منطقة ارتكاز فرنسي أوروبي، وكان "محمد بازوم" أحد أطراف هذه المواجهة. وهو ما عبرت عنه حالة الصراع والاستقطاب الدولي بين روسيا من جهة وفرنسا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من جهة أخرى، وهو ما يعني أن تدخل الإيكواس عسكريًا قد يثير انتقادات بأنه يدعم طرفًا دوليًا على حساب آخر، بالإضافة إلى إمكانية حدوث انقسام داخلي بين الدول الأعضاء في تجمع الإيكواس ما بين مؤيد ومعارض للتصعيد ضد قادة المجلس العسكري الحاكم؛ حيث أيدت بوركينا فاسو ومالي وغينيا ما قام به المجلس العسكري في النيجر، بينما رفضت بقية الدول الأعضاء في التجمع هذا التحرك، وهو ما يعني أن مستقبل التجمع نفسه قد يتجه نحو التفكك خاصة مع تهديد الدول المؤيدة لتحركات الجيش في النيجر بالانسحاب من المنظمة الإقليمية.

كما أدت الأزمة إلى جعل كافة الأطراف من دول ومؤسسات دولية وإقليمية أمام اختبار حقيقي في كيفية التعامل مع هذه الأزمة المركبة؛ حيث إن تمسك المجلس العسكري بالسلطة في النيجر ورفضه عودة الرئيس بازوم دفع جميع الأطراف للبحث عن مخرج لا ينتج عنه أزمات أخرى، خاصة أن التدخل العسكري الذي لوحت به الإيكواس قد لا يحقق أهدافه، وقد ينتج عنه أزمات أخرى تزيد من مشكلة هذا البلد الذي يعاني بالأساس من مشكلات معقدة ومركبة ما بين اقتصادية واجتماعية وأمنية، وأمام أهميتها كجبهة هامة في مكافحة التطرف والتنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، وأن عدم الاستقرار السياسي في البلاد سيؤدي إلى تفاقم أزمة انتشار الإرهاب في المنطقة بأسرها.

من جانب آخر، تدرك الدول الغربية والولايات المتحدة أن الأزمة السياسية في النيجر ستؤدي إلى تعزيز النفوذ الروسي في منطقة غرب إفريقيا التي تجد الباب مفتوحًا أمامها في ظل السخط الشعبي على السياسات الغربية التي وفق نظر شعوب هذه الدول ساهمت في إفقارهم، ويؤشر على ذلك أن الانقلابات التي حدثت في منطقة الساحل في العامين الماضيين أدت إلى قطع العلاقات بين الدول الغربية وخاصة فرنسا؛ حيث تم استهداف السفارات والقنصليات الفرنسية وحرق العلم الفرنسي.